

Distr.: General
5 August 2013
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بطلب مجلس الأمن الوارد في قراره ٢٠٨٨ (٢٠١٣). وهو يتضمن تحديثاً لمستجدات الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (المكتب المتكامل). ويغطي التقرير الفترة من ٣ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

ثانيا - آخر المستجدات

ألف - الحالة السياسية

٢ - في ١٢ حزيران/يونيه، أعلنت قرارى تعيين الفريق (المتقاعد) بيكار غاي (السنغال) ممثلاً خاصاً جديداً لي ورئيساً للمكتب المتكامل خلفاً لما رغريت فوغت (نيجيريا)، التي انتهت ولايتها في ٦ تموز/يوليه. وقد وصل ممثلي الخاص الجديد إلى بانغي في ٩ تموز/يوليه واجتمع إلى رؤساء المؤسسات الانتقالية وعدد من ممثلي المجتمع الدولي، بينهم الممثل الخاص للوسيط في أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى المعين من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الجماعة الاقتصادية)، رئيس الكونغو دينيس ساسو نغيسو.

٣ - وما برحت مجمل الحالة السياسية تتسم منذ تقريرى الأخير بتزايد حدة الانقسامات داخل ائتلاف سيليكاف. ففي ٢٩ حزيران/يونيه، اعتُقل الجنرال محمد موسى دافانه الذي كان حتى ذلك الحين قائداً بارزاً في سيليكاف، وأُقيل من منصبه كوزير أول للمياه والغابات بسبب مزاعم تتعلق بتجنيد مرتزقة. وأعقب ذلك قتال داخل سيليكاف وأُفيد أن أنصار الجنرال دافانه طُردوا من بانغي. وبالإضافة إلى ذلك، اندلعت اشتباكات عنيفة بين فصائل سيليكاف في بانغاسو في ١٥ تموز/يوليه، ما حمل السكان على الفرار إلى الأدغال بحثاً عن ملجأ.



الرجاء إعادة استعمال الورق



٤ - وأُحرز بعض التقدم في تنفيذ قرارات الجماعة الاقتصادية بشأن الترتيبات الانتقالية. ولم يجر التوصل بعد إلى اتفاق حول كيفية ضمان التمثيل الكامل في المؤسسات الانتقالية. وفي ١٣ أيار/مايو، أصدر رئيس الوزراء نيكولا تيانغاي مرسوماً وسَّعَ بموجبه عضوية المجلس الانتقالي الوطني، وهو بمثابة برلمان، من ١٠٥ أعضاء إلى ١٣٥ عضواً. كما زاد تمثيل المحافظات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية. إلا أن الأغلبية الرئاسية السابقة دعت إلى إلغاء المرسوم بحجة عدم إجراء مشاورات كافية. وفي ٢٥ أيار/مايو، دعا رئيس المجلس الانتقالي الوطني في الجلسة الختامية لدورته الاستثنائية جميع الجهات المعنية الوطنية إلى التحلي بالمرونة بغية إتاحة الفرصة للمجلس لبدء عمله بشكل جدي. كما نصح رئيس الوزراء بإجراء مشاورات موسعة مع جميع الجهات المعنية الوطنية قبل تعيين حكومة وحدة وطنية جديدة.

٥ - وعُقد الاجتماع الأول بين الرئيس الذي نصَّب نفسه، ميشال دجوتوديا، ولجنة متابعة اتفاقات ليرفيل في ١٠ حزيران/يونيه. وركزت المناقشات على الميثاق الانتقالي وتجميع عناصر سيليك، وعلى قضايا متصلة بالمرحلة الانتقالية. وأصرت لجنة المتابعة على تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون جامعة بقدر أكبر، وعلى إعادة انتخاب أعضاء مكتب المجلس الانتقالي الوطني، وضرورة إجراء مشاورات موسعة من أجل صياغة الميثاق الانتقالي. ووافق السيد دجوتوديا ولجنة المتابعة على الاجتماع شهرياً لتبادل المعلومات ومعالجة القضايا الخلافية.

٦ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، عُيِّنت حكومة وحدة وطنية جديدة من ٣٤ عضواً مكونة من ممثلي الأحزاب الخمسة التي شاركت في محادثات السلام في ليرفيل التي أُحرِيت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وهي تضم تسعة وزراء من سيليك وسبعة من أحزاب المعارضة السابقة واثنين من أنصار الرئيس السابق فرنسوا بوزيزيه و ١٦ عضواً من المجتمع المدني والأحزاب السياسية الأخرى، والسيد دجوتوديا وزيراً للدفاع. واستُحدثت الوزارات الخمس التالية: العمل والعمالة والتدريب والضمان الاجتماعي؛ والخدمة المدنية والإصلاح الإداري؛ والاقتصاد الاجتماعي والتمويل البالغ الصغر؛ والترويج للفنون والثقافة؛ وحقوق الإنسان وتنسيق العمل الإنساني. واحتفظ ٢١ من الوزراء السابقين بمقائبهم في حين أعيد توزيع ثلاث حقائب على وزارات مختلفة. بيد أنه استناداً للمراقبين، ما زال يتعين تحقيق التوازن الجغرافي داخل الحكومة. وعلاوة على ذلك، فإن تمثيل المرأة لا يزال ضعيفاً فهي لم تتسلم سوى ثلاث حقائب وزارية، وإن كانت وزارات هامة، بينها وزارتا الخارجية والتنمية الريفية. وتمثل الوزارات الثلاث المجتمع المدني.

٧ - ولا تزال العلاقة بين رئيس الوزراء والسيد دجوتوديا تتسم بانعدام الثقة. ففي ٥ تموز/يوليه، اعتمد المجلس الانتقالي الوطني مشروع ميثاق انتقالي وقّعه وأصدره السيد دجوتوديا في ١٨ تموز/يوليه. ويحدد الميثاق الانتقالي بوضوح الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وفي الفترة التي سبقت صدور المشروع، طلب رئيس الوزراء عقد جلسة طارئة للجنة المتابعة في ١٦ تموز/يوليه للضغط على السيد دجوتوديا لتوقيع مشروع الميثاق الانتقالي. وكان مشروع الميثاق خضع قبل اعتماده من المجلس الانتقالي الوطني لاستعراض أجراه خبراء وطنيون ودوليون، بدعم من فريق خبراء الوساطة الاحتياطي التابع للأمم المتحدة خلال حلقة عمل نظمتها لجنة المتابعة ويسرّها المكتب المتكامل والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكفونية.

٨ - ورغم التقدم المحرز في تنفيذ بعض قرارات الجماعة الاقتصادية، لا تزال هناك مجالات من عدم الامتثال من جانب الجهات الفاعلة الوطنية وقضايا تستدعي مزيداً من النقاش. وأعلن السيد دجوتوديا في ٢١ حزيران/يونيه أنه، خلافاً للقرار الذي اتخذته رؤساء دول الجماعة الاقتصادية، لن يُعاد إجراء انتخابات أعضاء مكتب المجلس الانتقالي الوطني بعد توسيع عضويته إلى ١٣٥ عضواً.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الجلسة المعقودة في تموز/يوليه، ناقش المجلس الانتقالي الوطني عدم أهلية جهات فاعلة رئيسية في العملية الانتقالية لخوض الانتخابات العامة المقبلة، بينهم رئيس الدولة للمرحلة الانتقالية، ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة وأعضاء مكتب المجلس. ولم يجر التوصل إلى توافق على هذه المسألة وقد اتفق أعضاء المكتب على التشاور مع وسيط الجماعة الاقتصادية الرئيس دينيس ساسو نغيسو. ويركز النقاش على ما إذا كان شرط عدم الأهلية ينسحب أيضاً على الانتخابات التشريعية، أو ما إذا كان يقتصر على الانتخابات الرئاسية. وثمة مسألة مثيرة للجدل أيضاً تتمثل في تحديد موعد بدء العملية الانتقالية الممتدة ١٨ شهراً والتاريخ المتوقع لإجراء الانتخابات. وأشار مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن أنه ينبغي لفترة الـ ١٨ شهراً أن تنتهي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، في حين يبدو، على الصعيد الوطني، أن الجهات المعنية تميل إلى اعتبار أنه ينبغي لهذه الفترة ألا تبدأ إلا بعد إنشاء كل مؤسسات المرحلة الانتقالية.

١٠ - وأنشئ فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى وعقد جلسته الافتتاحية في برازافيل في ٣ أيار/مايو وجلسته الثانية في ٨ تموز/يوليه في أديس أبابا. وفي حين اعتمدت الجلسة الافتتاحية نداء برازافيل الذي أنشأ صندوقاً استثمارياً لدعم المرحلة الانتقالية، ركزت الجلسة الثانية على تنفيذ بنود رئيسية من اتفاقات ليرفيل وعلى القرارات

التي اعتمدها كل من الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي. وشدد فريق الاتصال الدولي على ضرورة تحقيق تعاون أفضل بين مؤسسات المرحلة الانتقالية. وشدد أيضا على ضرورة تزويد بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى المقترح إنشاؤها، بولاية معززة وعلى ضمان التوازن الإقليمي في قواتها. وبالإضافة إلى ذلك، حث فريق الاتصال الدولي الأمم المتحدة على النظر في الطريقة التي يمكن فيها دعم وتسهيل نشر البعثة المقترحة. واتفق فريق الاتصال الدولي على عقد جلسته الثالثة في بانغي في أقرب وقت ممكن ليناقد بشكل خاص الجوانب الاقتصادية والمالية من الفترة الانتقالية، فضلا عن وضع اللاجئين والنازحين، وإنشاء البعثة والمساهمات المختلفة في الصندوق الاستئماني. وشارك الأمين العام المساعد للشؤون السياسية وكل من الممثلين الخاصين المعيّنين والمنتبهة ولايتها لجمهورية أفريقيا الوسطى في الجلسة الثانية لفريق الاتصال الدولي.

١١ - ورغم توافق جميع الجهات المعنية الإقليمية على أنه ينبغي لاتفاقات ليرفيل أن تشكل الأساس لأي حل سياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا تزال الخلافات سائدة حول كيفية المضي في تنفيذها. ورغم الجزاءات وحظر السفر المفروضين من قبل الاتحاد الأفريقي، قام السيد دجوتوديا خلال الفترة المشمولة بالتقرير بزيارة لكل من بنن وبوركينا فاسو وتشاد والسودان وغابون وغينيا الاستوائية. وبالإضافة إلى ذلك، دُعيَ إلى المشاركة في مؤتمر قمة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا الذي عُقد في ليرفيل في ١٤ حزيران/يونيه.

١٢ - وكرر السيد دجوتوديا خلال زيارته في المنطقة تأكيد التزامه بقرارات مؤتمرات قمة الجماعة الاقتصادية بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى ودعا إلى تقديم مزيد من العون للمساعدة في تثبيت الاستقرار في البلد. وفي السودان، وعد الرئيس عمر البشير بتقديم مساعدة إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف تعزيز اقتصادها ومواجهة تحدياتها الأمنية، وبخاصة على طول الحدود مع السودان وتشاد. وفي الوقت نفسه، نقل رئيس بوركينا فاسو بليز كومباوريه ورئيس بنن بوني يايي رسائل لا لبس فيها إلى السيد دجوتوديا تشجعه على العمل بشكل وثيق مع رئيس الوزراء وعلى الوفاء بالتزاماته احترام اتفاقات ليرفيل وإعلان نجاحينا.

١٣ - وفي مسعى إقليمي للمساعدة في معالجة الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، عقدت لجنة الدفاع والأمن التابعة لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا اجتماعا استثنائيا في ليرفيل من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ركزت فيه على الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى. ووافقت اللجنة على إرسال ١٣٠٠ جندي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى إضافة إلى

الجنود الـ ٧٠٠ الموجودين أصلاً على الأرض. كما قررت أن تمتد حتى عام ٢٠١٥ ولاية قوة حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية في بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٤ - وقرر رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا منح ٢٥ ملياراً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (نحو ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) للمساعدة في تعزيز قدرات بعثة توطيد السلام الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى على بسط القانون والنظام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقرروا أيضاً الإبقاء على مقر دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في بانغي، رغم المخاوف الأمنية الراهنة في البلاد.

١٥ - وفي ١٩ تموز/يوليه، أطلع ممثلي الخاص الجديد للاتحاد الأفريقي مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على جهود منظومة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقرر مجلس السلام والأمن أن يأذن بنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة أولية مدتها ستة أشهر، بقوام إجمالي من ٣ ٦٥٢ فرداً، بينهم ٢ ٤٧٥ من الأفراد العسكريين و ١ ٠٢٥ من أفراد الشرطة مكونين أساساً من الوحدات العاملة في بعثة توطيد السلام، وأن تغيّر تبعيتها في ١ آب/أغسطس. وكُلفت البعثة بالإسهام في (أ) حماية المدنيين وإعادة بسط الأمن والنظام العام بتنفيذ التدابير المناسبة؛ (ب) تثبيت الاستقرار في البلاد وإعادة بسط سلطة الحكومة المركزية؛ (ج) إصلاح وإعادة هيكلة قطاع الدفاع والأمن؛ و (د) إشاعة ظروف مؤاتية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين. وحث مجلس السلام والأمن مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين على تقديم دعمهم الكامل إلى الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية بغية تسهيل تحول بعثة توطيد السلام إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية وضمان فعالية أدائها من خلال توفير ما يلزم من دعم مالي ولوجستي وتقني.

١٦ - وفي ١٦ أيار/مايو، جرى إطلاع لجنة بناء السلام على الوضع في البلاد. وأعرب أعضاء تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى عن قلقهم العميق إزاء تدهور الوضع في البلاد الذي تجسد في انعدام السلامة العامة والأمن وفي انتهاكات حقوق الإنسان وممارسة التجاوزات، وتزايد ارتكاب العنف الجنسي، وتجنيد الأطفال والظروف الإنسانية الصعبة. وأشاروا أيضاً إلى خطر تفشي عدم الاستقرار السائد في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بقية المنطقة دون الإقليمية. وأكدت لجنة بناء السلام على أن إعادة بسط سيادة القانون وإعادة إنشاء النظام الدستوري هما من الأولويات الملحة، فمن شأنه أن يسهل إحراز مزيد من التقدم في العملية الانتقالية وفي تقديم المساعدة للتخفيف من قساوة الظروف الإنسانية والاجتماعية

والاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى. واقترحت لجنة بناء السلام أيضا إمكان إيفاد الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي بعثة مشتركة لتقييم الاحتياجات ما إن يسمح الوضع الأمني في البلاد بذلك.

١٧ - وخلال تلك الفترة ظلت الأنشطة الممولة من صندوق بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى معلقة في أعقاب القرار المتخذ في ٢ نيسان/أبريل لهذا الغرض ونتيجة للاستيلاء غير دستوري على السلطة، الأمر ما شكّل انتكاسة كبيرة لعملية بناء السلام في البلاد. وسُيُعاد النظر في هذا القرار ما إن يعاد العمل بالنظام الدستوري أو لدى التثبيت من التزام السلطات الجديدة ببناء السلام.

باء - الأمن وسيادة القانون

١٨ - في حين ساد العاصمة بانغي هدوء نسبي في أيار/مايو ٢٠١٣، شهد حزيران/يونيه عددا متزايدا من الانتهاكات والحوادث تعزى إلى عناصر غير منضبطة من سيليكا، شملت أعمال نهب وسرقة وسطو تمثلت في دخول العديد من المنازل عنوة وفي سرقة المركبات. وأفيد أيضا عن حالات اغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، وعن نشوب قتال بين عناصر سيليكا في إطار تهافتهم على تنازع البضائع المنهوبة أو المسروقة. وسُجلت في بانغي زيادة في العناصر المسلحين التابعين لسيليكا الذين كانوا يسيرون دوريات راجلة أو على الدراجات النارية. ورغم الانخفاض الكبير في إطلاق النار المتقطع الذي كان سائدا خلال الأيام الأولى من احتلال سيليكا لبانغي، سُجل ارتفاع واضح في الأنشطة الإجرامية بسبب انتشار الأسلحة الصغيرة. وأفيد أيضا عن وجود متفجرات وألغام مضادة للدبابات ومخزونات من الذخيرة نبشها فريق من عناصر سيليكا في دامارا ونقلوها إلى بانغي.

١٩ - وفي الوقت نفسه، التحق العديد من أفراد القوات المسلحة الوطنية، القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، بالخدمة في أربعة مواقع مختلفة في بانغي (ماميكا، والشباب الوطني الرائد، والمدرسة الوطنية لإدارة الأعمال، ووكالة الأمن الوطني). وحاول بعض أفراد القوات المسلحة الباقين اللجوء إلى البلدان المجاورة (جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون والكونغو) مع أسلحتهم. وتُبدل حاليا جهود دبلوماسية لتسهيل عودتهم الطوعية إلى الوطن.

٢٠ - وعادوا ضباط الشرطة الذين كانوا مختبئين القيام بواجبهم، بيد أن معظمهم ما زال يرتدي ملابس مدنية ولا يحمل سلاحا، كما أنهم يخشون على سلامتهم الشخصية. ويقوم بعض العناصر بدوريات في بانغي إلى جانب عناصر سيليكا، في حين يقدم آخرون الدعم للقضاء في المكتب المركزي لقمع قطع الطرق بوسائل محدودة جدا. وأفيد أنه من المقرر نشر مشرفين على الشرطة إلى جانب محافظي المقاطعات المعيّنين حديثا.

٢١ - والتحق أيضا العديد من رجال الدرك بعملهم. وقد نُشر بعضهم في مواقع استراتيجية في بانغي، في حين يقدم آخرون الدعم للقضاء في قسم المباحث والتحقيقات الذي نُقل إلى مقر الدرك، نظرا لتشغيل سيليكا جهازا موازيا في المكتب التابع لهذا القسم. وأنشئت وحدات محددة للسيطرة على الحشود ومكافحة الشغب، بيد أنها ما زالت غير فعالة لافتقارها إلى وسائل النقل.

٢٢ - وأوعزت السلطات الانتقالية إلى الشرطة والدرك بإدماج ٥٠٠ من عناصر سيليكا في قوات كل منهما، بمن في ذلك من يُشتبه فيهم بأنهم من الأجانب، من دون إجراء فحص مسبق لتحديد مدى أهليتهم. وتواجه عملية الإدماج في الشرطة تحديا آخر لعدم وجود مرافق مناسبة، بسبب استمرار شغل وحدة بعثة توطيد السلام معهد التدريب للشرطة الوطنية.

٢٣ - وأفيد عن مناقشات جارية حاليا بين قيادة سيليكا والجماعة المتمردة القوة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى بقيادة عبد الله مسكين على الترتيبات الأمنية.

٢٤ - وفي حين ما زال العديد من عناصر سيليكا يعيشون فسادا في الريف، من دون أي رادع من ترابيتهم الهرمية، أعيد تجميع بعضهم في ستة مواقع في بانغي، وزعم أنه جرى "تجميع" آخرين في خمسة مواقع في أنحاء البلد (بيرينغو وبوسمبيليه وبريا وبامباري وبوسانغوا)، دون مساعدة من المجتمع الدولي. وبعد الانتهاء من عملية التجميع، يُتوخى إطلاق عملية بناء للثقة تجمع القوات المسلحة الوطنية وسيليكا لتشكيل كتائب جديدة. ومن أجل تطبيق خريطة الطريق هذه، أُفيد أن أفرقة مواضيعية مختلطة مكونة من أفراد سيليكا والقوات المسلحة ستُشكل بغية تقديم توصيات تقنية إلى الحكومة لاتخاذ القرارات النهائية. ونظرا لوجود أجانب بين عناصر سيليكا، يتوقع حصول عملية لتزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج بما يتيح عودتهم الطوعية إلى الوطن. وسيشكل تحديد هؤلاء الأجانب تحديا كبيرا لأن متمردي سيليكا دمروا محفوظات الدولة في جميع المحافظات تقريبا، وكذلك في بانغي.

٢٥ - وأفيد أيضا أنه من المزمع إخضاع بعض عناصر سيليكا الشباب للتدريب المهني على غرار الشباب الوطني الرائد على أن يعاد نشرهم في يالينغا، محافظة هوت - كوتو. وفي الوقت نفسه، ووفقا للخطة الوطنية، سيُدمج ما يصل إلى ١٥ ٠٠٠ من عناصر سيليكا في الجيش الوطني. وأفيد أن شركة أمنية غربية تعمل بالفعل على تدريب ٨٠٠ عنصر إضافي كحرس جمهوري.

جيم - جيش الرب للمقاومة

٢٦ - تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بحالات توتر بين سيليكا والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والوحدة الأوغندية التابعة للقوة الضاربة الإقليمية لمكافحة جيش الرب للمقاومة التابعة للاتحاد الأفريقي. ففي ٢٤ أيار/مايو، شنت جماعة مسلحة جديدة هي حركة المسيرة الشعبية من أجل الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى، هجوماً على أوبو، محافظة هو - مبومو. وقد أسرت القوات الوطنية والقوات الأوغندية ٤٢ من المهاجمين، بينهم تسعة قضوا في الأسر في ظروف غير واضحة. ويُزعم أن حركة المسيرة الشعبية تضم في صفوفها عناصر من جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ونتيجة لهذه الاعتداءات، توقفت وحدة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية العاملة في إطار القوة الضاربة الإقليمية عن تعقب جيش الرب للمقاومة وأعدت انتشارها إلى زيمبو في تشكيل دفاعي في حين أبلغ السيد دجوتوديا ممثلي الخاص السابق لجمهورية أفريقيا الوسطى عن نيته نشر قوات إضافية من سيليكا في أوبو.

٢٧ - وفي الفترة من ٦ إلى ١١ حزيران/يونيه، قام ممثلي الخاص لأفريقيا الوسطى أبو موسى والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لجيش الرب للمقاومة، السفير فرانسيسكو ماديرا، ببعثة مشتركة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا وجنوب السودان. وكان الغرض منها تقييم الوضع ونزع فتيل التوتر بين سيليكا والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والقوات الأوغندية في أوبو، وكذلك تسهيل استئناف أنشطة القوة الضاربة الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تلقت بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تأكيدات شفوية بأن القوة الضاربة الإقليمية يمكن أن تستأنف عملاتها. وفي أوغندا، أكدت السلطات أن وحدة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ستبقى في تشكيل دفاعي إلى حين تقديم تأكيدات رسمية. وفي جنوب السودان، أكدت السلطات أنها لم تشارك في هجوم حركة المسيرة الشعبية على أوبو. وفي ١٨ حزيران/يونيه، وقع السيد دجوتوديا بيانا كرر فيه تأكيد دعمه للقوة الضاربة الإقليمية ورحب بالعمل مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ضمن هذا الإطار. وفي هذه الأثناء، جدد الاتحاد الأفريقي ولاية مبادرة التعاون الإقليمي الأفريقي ضد جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك ولاية القوة الضاربة الإقليمية حتى أيار/مايو ٢٠١٤.

٢٨ - وتميزت أيضا الفترة المشمولة بالتقرير بتصاعد في نشاط زُعم بأنه مرتبط بجيش الرب للمقاومة. وما زال يرد إلى المكتب المتكامل منذ أيار/مايو ٢٠١٣ عدد متزايد من التقارير عن وجود عناصر مشتبه في انتمائهم إلى جيش الرب للمقاومة في محافظة هوت - كوتو،

وخصوصا على طول محور بریا - وادا - سام واندجا، حيث استُهدفت مواقع تعددين الماس. وفي ١٣ حزيران/يونيه، اشتبكت مجموعة مسلحة مع قرويين من موكا في محيط بریا، عاصمة هوت - كوتو. وأسفر الاشتباك عن سقوط ١٦ قتيلا بينهم ١١ قرويا قُطعت رؤوس ستة منهم. وزُعم أن المتمردين فقدوا أربعة مقاتلين وأشعلوا النيران في نحو ١٥ منزلا في القرية وتسببوا في تشريد العديد من القرويين.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، ففي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه، هاجمت مجموعة كبيرة من عناصر يُزعم بأنه ينتمون إلى جيش الرب للمقاومة قريتين في محافظة هو - مبومو. ووقع الهجوم عندما تجمع عدد كبير من القرويين لتشجيع ضحية سقطت برصاص جيش الرب للمقاومة، وأدى الهجوم إلى سقوط قتيلين وخطف نحو ٣٠ مدنيا ونهب وحرقت قرى يانغوشي وبامارا وزوانغادجي.

دال - حماية حقوق الإنسان

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان ليشمل الاعتقالات التعسفية والاحتجاز والعنف الجنسي ضد النساء والأطفال، والتعذيب، والاغتصاب، والقتل المستهدف، وتجنيد الأطفال والاعتداءات التي يرتكبها عناصر غير منضبطين من سيليكا وجماعات مسلحة مجهولة الهوية في جميع أنحاء البلاد. وما ضاعف من عدد من انتهاكات حقوق الإنسان انهيار القانون والنظام، لا سيما في المحافظات، حيث ما زال عناصر سيليكا يستهدفون السكان المدنيين. وما زالت بانغي تشهد أعمال نهب وسرقة للمنازل والمكاتب والشركات ومرافق الرعاية الصحية، فضلا عن سرقة السيارات والسطو المسلح، بعد أربعة أشهر من التغيير غير الدستوري للنظام. فتفشى ظاهرة الإفلات من العقاب التي ينعم بها مرتكبو العنف يزيد من رداءة الوضع. وما فاقم عدم المساءلة الغياب الفعلي لأي سلطة قضائية خارج بانغي، فضلا عن تدمير البنية التحتية لنظام العدالة الجنائية، بما في ذلك المحاكم ومرافق الاحتجاز.

٣١ - وقد دُمر مجددا جزء كبير مما تم بناؤه على مر السنين بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك من قبل صندوق بناء السلام. وفي بانغي، أفادت تقارير عن اعتداءات يقوم بها عناصر سيليكا ضد القضاة والمحامين في ما يتصل بأحكام ودعاوى قضائية مقدمة ضدهم. وأفيد أيضا عن تجاوزات يقوم بها عناصر سيليكا يعملون قضاة ومدعين عامين في المحافظات. وما زال يتعين على القضاة الذين فروا من المناطق الخاضعة لولايتهم القضائية بعد اعتداءات سيليكا العودة إلى مراكز عملهم.

٣٢ - ونددت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كلمتها الافتتاحية للدورة الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، بحجم هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان. وحثت السلطات الانتقالية الوطنية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين، ووضع حد لدوامة العنف، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

٣٣ - وفي ٧ حزيران/يونيه، تكلم أيضا وزير العدل في جمهورية أفريقيا الوسطى أمام مجلس حقوق الإنسان. وحدد في مداخلته عدة مجالات ذات أولوية للحكومة الانتقالية تتعلق بـ (أ) إعادة بسط السلام والأمن؛ (ب) تلبية الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك مساعدة النازحين؛ (ج) التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية في ١٨ شهرا؛ (د) احترام حقوق الإنسان؛ (هـ) مكافحة الإفلات من العقاب؛ (و) بدء الإصلاح القضائي؛ و (ز) احترام المعايير الدولية في ما يتعلق الاحتجاز. وأكد بشكل خاص أن الحكومة ملتزمة مواصلة العمل على إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان؛ واعتماد قانون بشأن إلغاء عقوبة الإعدام قبل نهاية الفترة الانتقالية؛ وإغلاق سجن بوسمبيلي وكامب دي رو، وضمان عدم بناء أي مركز احتجاز غير قانوني؛ ودعم اللجنة المشتركة للتحقيق المكلفة بالتحقيق في الجرائم المرتكبة منذ عام ٢٠٠٤؛ ومحاربة العنف الجنسي. وقال إنه أصدر دعوة دائمة إلى المقررين الخاصين لزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكد وزير العدل أيضا التزام بلاده مواصلة العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وبدء العمل على وضع آليات العدالة الانتقالية.

٣٤ - وفي وقت لاحق، اتخذ مجلس حقوق الإنسان قرارا يدين كل انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف المرتكبة ضد السكان المدنيين ويدعو السلطات الانتقالية إلى اتخاذ كل الخطوات اللازمة لوضع حد فوري لكل أعمال العنف ضد السكان المدنيين وإلى القيام بكل الخطوات اللازمة لضمان سوق الجناة إلى العدالة. وطلب مجلس حقوق الإنسان أيضا من المفوضة السامية أن تقدم إلى المجلس، في دورته الرابعة والعشرين، تقريرا مؤقتا عن حالة حقوق الإنسان وفي دورته الخامسة والعشرين، تقريرا عن تقييم احتياجات جمهورية أفريقيا الوسطى من المساعدة التقنية وبناء القدرات.

٣٥ - وردا على الانتقادات الدولية لحقوق الإنسان، اتخذت السلطات الانتقالية سلسلة من الإجراءات والتدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فأيدت إنشاء لجنة تحقيق مشتركة لم تباشر أعمالها بعد، ويعزى ذلك جزئيا إلى مسألة تتصل بصلاحياتها واستقلاليتها وبتراحة أعضائها وكفاءتهم. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مذكرة

توقيف دولية في حق الرئيس السابق فرانسوا بوزيزيه؛ وفي مطلع أيار/مايو ٢٠١٣ طلب وزير العدل من المدعي العام التحقيق في جرائم خطيرة جرت في عهد بوزيزيه وكانت قضيته قد أحيلت بالفعل إلى لجنة التحقيق المشتركة.

٣٦ - وعلاوة على ذلك، وخلال التعديل الوزاري الأخير، أنشأ رئيس الوزراء وزارة لحقوق الإنسان والعمل الإنساني في حين أصدرت وزارة الدفاع دعوة دائمة إلى المكتب المتكامل لزيارة السجون ومراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلاد، وبخاصة قسم المباحث والتحقيقات والمكتب المركزي لقمع قطع الطرق في بانغي. ورغم هذه التطورات الإيجابية، صدّت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى محاولات قام بها المكتب المتكامل لاحقا لزيارة بعض المعتقلين في كامب دي رو. وبالإضافة إلى ذلك، كان لا يزال محظرا على كبار شخصيات النظام السابق مغادرة البلاد. ويشمل هذا التقييد على حرية الحركة السكان المدنيين من خلال إقامة نقاط تفتيش عشوائية.

٣٧ - ونظمت السلطات الانتقالية والمنظمات غير الحكومية أيضا عددا من الأنشطة لترع فتيل التوتر الطائفي بين المسيحيين والمسلمين. ونفى السيد دجوتوديا في ٢٧ أيار/مايو توجيهه رسالة يُزعم أنه طلب فيها المساعدة من منظمة مؤتمر التعاون الإسلامي في إقامة جمهورية إسلامية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكد من جديد بقوة على علمانية بلاده. وفي ٨ حزيران/يونيه حضر مع رئيس الوزراء وحكومته لقاء صلاة نظمتها مجموعات نسائية في بانغي موضوعه "السلام والأمن والرفاه والتسامح بين المسيحيين والمسلمين". وخلال ذلك اللقاء، اعتذر عن المعاناة التي تقاسيها المرأة على وجه الخصوص نتيجة لجرائم سيليك، بما في ذلك النهب والسلب والاعتصاب والإعدام بإجراءات موجزة. ثم حض حكومته على سوق جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. وفي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه، نظمت حلقة عمل بتمويل من مؤسسة ميرسي كور، وهي منظمة غير حكومية أمريكية ومجموعة مسيحية، في بانغي جمعت نحو ٤٠ مشاركا من طوائف دينية مختلفة لمناقشة الأسباب الجذرية للأزمة السياسية والعسكرية المستمرة التي تعصف بالبلاد وسبل ووسائل التصدي لها. ووُضعت خريطة طريق لتكون بمثابة صيغة تعايش بين الطوائف المعنية تتيح لها مقاومة النزعة إلى الفرقة والكراهية التي تبثها الجماعات المتطرفة.

٣٨ - وبغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتحقيقا للمشاركة الكاملة في عملية لتحقيق السلام الدائم، ينبغي لجمهورية أفريقيا الوسطى استحداث آليات للعدالة الانتقالية. وبدعم من المكتب المتكامل والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في جمهورية أفريقيا

الوسطى في ياوندي، بدأت المناقشات بشأن هذه المسألة في بانغي. وتتوسل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى هذه الطريقة كعنصر مكمل لعمل لجنة التحقيق المشتركة.

٣٩ - وفي الفترة من ١٩ حزيران/يونيه إلى ١١ تموز/يوليه، أوفدت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان فريقاً لتقصي الحقائق يضم خمسة محققين في مجال حقوق الإنسان لجمع الأدلة بصورة مستقلة وحيادية في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في بانغي، وإذا كان ذلك ممكناً، في أجزاء أخرى من البلاد منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ورغم العمل على وضع الصيغة النهائية للتقرير، قام الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان بزيارة رسمية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ناقش خلالها مع السلطات الانتقالية التحديات التي تعترض احترام حقوق الإنسان في البلد وأنجع السبل لمواجهتها.

هاء - الوضع الإنساني

٤٠ - استمرت الأوضاع الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى في التدهور بشكل ملحوظ منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بتحولها من أزمة إنسانية طال أمدتها إلى حالة طوارئ معقدة. وأكدت منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ فاليري آيمس التي زارت البلد في ١١ و ١٢ تموز/يوليه مع المفوضة الأوروبية للتعاون الدولي والمساعدات الإنسانية والاستجابة للأزمات، كريستالينا جورجييفا، أن جميع السكان البالغ عددهم ٤,٦ ملايين متضررون حالياً بسبب النزاع. ويشكل حجم الأزمة مدعاة للقلق البالغ نظراً لانتشار عدد كبير من الناس في مناطق نائية يصعب الوصول إليها، بينها أجزاء من البلاد لم يكن فيها من قبل وجود للشركاء في المجال الإنساني. وثمة ما يناهز ١,٦ ملايين شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة، بما في ذلك الحماية والغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي والمأوى. ويُقدَّر بأن في جمهورية أفريقيا الوسطى ٢٠٦ ٠٠٠ من النازحين وأن الأزمة الحالية حملت زهاء ٦٠ ٠٠٠ شخص على الفرار إلى البلدان المجاورة، نحو ٤١ ٠٠٠ منهم موجودون في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤١ - وفاقمت الأزمة المستمرة وضعاً إنسانياً هشاً أصلاً في البلاد استنزف سبل كسب العيش للسكان المتضررين. وأدى شح السلع والخدمات الأساسية إلى ارتفاع في الأسعار. كما أسهم غياب المسؤولين المحليين في المناطق الداخلية من البلاد في زيادة تدهور الوضع الإنساني بسبب إغلاق المرافق الصحية والمدارس. ولا يمكن حالياً لأكثر من ٦٥٠ ٠٠٠ طفل في جميع أنحاء البلاد الحصول على التعليم بسبب إغلاق المدارس واحتلالها. ورغم وجود معلمين وإداريين في بعض أجزاء من البلاد، فإن معظم الأهل ما زالوا يخشون من إرسال أبنائهم إلى المدرسة بسبب استمرار وجود العناصر المسلحة.

٤٢ - وظل انعدام الأمن يشكل التحدي الرئيسي الذي يحول دون وصول المساعدات الإنسانية، وهو أمر ضروري لتقديم المساعدة المنقذة للأرواح وللمساعدة في الحفاظ على كرامة الإنسان للمتضررين من الأزمة. واستمر انتشار الأسلحة والإفلات من العقاب للجهات الفاعلة المسلحة يشيع الخوف على نطاق واسع بين الناس ويمنع أعدادا كبيرة من النازحين من العودة إلى منازلهم.

٤٣ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٣، أجرى تقييم للانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها القوات المسلحة والجماعات المسلحة ضد الأطفال، وذلك برعاية آلية مجلس الأمن للمراقبة والإبلاغ التي أنشئت عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وبالإضافة إلى الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان التي أعلن عنها في هذا التقرير، تشير نتيجة التقييم إلى أن سيليكما ما برحت تجند وتستخدم عددا كبيرا من الأطفال.

٤٤ - وأبدت وعلى وجه التحديد مخاوف جدية من تجنيد الأطفال على نطاق واسع في صفوف الجماعات المسلحة والمليشيات منذ بداية الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك من قتل وتشويه الأطفال والعنف الجنسي ضد الأطفال، وبخاصة الفتيات منهم. واستهدف أعضاء المجموعة المعنية بالحماية ٥٠٠ طفل بغية إطلاق سراحهم. وقد أفرج عن ٢٨ في المائة منهم أو ١٤١ طفلا، بينهم ١٥ فتاة، منذ ٢٧ أيار/مايو، في أعقاب مناقشات ما زالت جارية بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والحكومة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأفرج منذ ٢٧ أيار/مايو عن ١٦٠ طفلا بعد مناقشات مماثلة.

٤٥ - وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وقوع أكثر من ٢٩١ حادثا متصلا بالحماية بين آذار/مارس وحزيران/يونيه، واعتداءات على السكان المدنيين تسببت في حالات وفاة وإصابات واعتقالات تعسفية وعمليات خطف ونهب طالت السكان المدنيين وشكلت مدعاة للقلق بشكل خاص. وفي نيسان/أبريل، قُتل أكثر من ٢٨ مدنيا وجُرح أكثر من ٥٧ آخرين بينهم أطفال ونساء. ويُعتبر أن الإبلاغ عن العنف الجنسي لا يعكس الحجم الفعلي للحالات الحاصلة وذلك بسبب ما تثيره من حساسية ثقافية. ومع ذلك، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن ١ ٤٠٨ حالة من حالات العنف الجنساني. وبشكل عام، فإن النساء والأطفال هم الأكثر تضررا جراء الأزمة.

٤٦ - كما فاقمت الأزمة خطر انعدام الأمن الغذائي وزادت من سوء الوضع الغذائي غير المستقر أصلا في جميع أنحاء البلاد. وتفيد التقارير بأن الأسر المعيشية المقيمة في المناطق الوسطى والشمالية والشرقية من البلاد ستعاني أزمة الغذاء من الآن وحتى موسم الحصاد المقبل (من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣). وفي الوقت نفسه، ستواجه

الأسر المعيشية في المناطق الجنوبية والغربية مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي حتى نهاية أيلول/سبتمبر. وقد تضرر بالفعل أكثر من ١٢ ٠٠٠ طفل جراء سوء التغذية الحاد. واستهدف أعضاء المجموعة المعنية بالأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي ٤٨٣ ٩٠٠ من الرجال والنساء لتقديم المساعدة لهم، جرى الوصول إلى ٢١٧ ٢٨٥ منهم أو ما نسبته ٤٥ في المائة. كما قُدم العلاج في نحو ٨ ٠٠٩ من حالات سوء التغذية الحاد الشديد. واستنادا إلى الفاو وبرنامج الأغذية العالمي، ما زال نحو ١ ٦١٣ ٠٠٠ شخص يحتاجون إلى الدعم الغذائي والزراعي.

٤٧ - وفي ظل انعدام شبه تام للنظام الصحي باستثناء النظام الذي تديره المنظمات غير الحكومية، ثمة مخاطر عالية من تفشي الأمراض المعدية، مثل الكوليرا والمالاريا، ما اضطر العديد من السكان إلى الفرار وهم ما زالوا يعيشون في الغابات، فضلا عن الأوضاع الصحية الهيكليّة المتردية وعدم الحصول على المياه النظيفة. وثمة حاجة ملحة إلى إمدادات طبية إضافية كالأدوية ومستلزمات الجراحة وإلى الوقود لمولدات الكهرباء. كما لا يمكن شراء الأدوية الأساسية ومنتجات النظافة الشخصية بسبب انهيار سلسلة التوريد.

٤٨ - وتشكل مخنة نحو ٦٦ ٣٩٥ شخصا مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جمهورية أفريقيا الوسطى مصدر قلق بالغ. وبسبب الاضطرابات السياسية الحالية وانعدام الأمن، فإن نحو ١٣ ٧٠٣ من الأشخاص الخاضعين لعلاج فيروسات العكوسة معرضون لخطر عدم تلقي العلاج، ما قد يؤدي إلى وفيات أو ظهور حالات مقاومة للأدوية. كما تحتاج ضحايا الاغتصاب للحصول على المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية، ما يجعل تقديم حزم المساعدة والوقاية ضروريا للغاية. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، استهدف الشركاء في المجال الصحي ٢٧٥ ٦٨٠ طفلا دون الخامسة لتلقيحهم ضد الحصبة؛ وقد لُحق ١٨ في المائة منهم أو ٨٦٩ ١٢٢ طفلا.

٤٩ - وتشير التقديرات التي جرى التوصل إليها في إطار آلية الاستجابة السريعة إلى وجود احتياجات إنسانية ماسة في قطاعات الحماية والصحة والأمن الغذائي والمياه والنظافة الصحية والصرف الصحي. ويعمل الشركاء في المجال الإنساني على تقديم المساعدة متى سمح الوضع الأمني بذلك. لذا فمن المطلوب تقديم مساعدة عاجلة واسعة النطاق إنفاذا للأرواح. وتشمل الاحتياجات الصحية الأساسية للسكان الحصول على رعاية التوليد في حالات الطوارئ وحصول الناجين من العنف الجنساني على الرعاية، وعلاج الإصابات الناجمة عن النزاع، وكذلك توفير الرعاية للعلاج من الأمراض المتوطنة والأوبئة والتحصين. وتستهدف مجموعة المياه والنظافة الصحية والصرف الصحي ٢٥٠ ٠٠٠ شخص تضرروا من الأزمة لتكرير المياه

وتخزين المواد والإمدادات الصحية الرئيسية. وحتى ١٤ حزيران/يونيه كان ١٥ ٩٠٢ شخص أو ٦ في المائة قد تلقوا المساعدة في مجال المياه والصحة والصرف الصحي.

٥٠ - وحتى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، سجلت دائرة التعقب المالي تقديم ٣٢ في المائة من المساهمات لعملية النداء الموحد من احتياجات منقحة إجمالية قدرها ١٩٥ مليون دولار. ورُصد ما مجموعه ٦٢ مليون دولار للمجموعات التالية: التنسيق وخدمات الدعم؛ التعليم؛ المأوى في حالات الطوارئ؛ الاتصالات في حالات الطوارئ؛ الأمن الغذائي، الصحة، النقل والإمداد، والمساعدة المتعددة القطاعات للاجئين؛ التغذية؛ الحماية، والمياه والنظافة الصحية والصرف الصحي. وقُدِّم مبلغ إضافي قدره ٢٢,٦ ملايين دولار إلى جهات فاعلة إنسانية من خارج عملية النداء الموحد، بينها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرهما.

٥١ - وأطلقت منسقة الشؤون الإنسانية عملَ الصندوق الإنساني المشترك لجمهورية أفريقيا الوسطى لتوفير التمويل اللازم من أجل تلبية الاحتياجات الأكثر أهمية. وحتى ٢٠ حزيران/يونيه، كان الصندوق تلقى مساهمة قدرها ٦٠٠ ٢٥٠ ٤ دولار من أيرلندا (IrishAid) والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. ووافقت منسقة الشؤون الإنسانية على أربعة مشاريع بقيمة إجمالية قدرها ٢ ٩٢٤ ٠٠٠ دولار من أموال الطوارئ للصندوق الإنساني المشترك لتقديم مساعدة فورية في قطاعات الصحة، والتغذية، والحماية، والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

٥٢ - وتضمن خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية الوصول الآمن إلى ٢٧ موقعا بالبلاد، وهي توفر وسيلة النقل الوحيدة للوصول إلى معظم أجزاء جمهورية أفريقيا الوسطى التي يتعذر الوصول إليها بسبب ضعف البنية التحتية وسوء حال الطرق وانعدام الأمن. ومع ذلك، تعاني هذه الخدمات حاليا نقصا في التمويل بنسبة ٦٩ في المائة، وهي تتطلب ٨,٩ ملايين دولار من مجموع الاحتياجات البالغ ١٣ مليون دولار.

٥٣ - وخلال زيارة مشتركة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، سمعت منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ ومفوضة الاتحاد الأوروبي من جميع محاوريهما أن انعدام الأمن هو القضية الأولى التي يتعين معالجتها. كما زارتا كاغا باندورو (في محافظة نانا غريبيزي، على بعد نحو ٣٠٠ كم شمال بانغي)، حيث أكدت المنظمات غير الحكومية أن تحسن الوضع الأمني وعودة السلطات المدنية المحلية والدعم المستمر من المجتمع الدولي هي القضايا الأكثر إلحاحا. والتقتا السيد دجوتوديا وأعضاء الحكومة الانتقالية، وحثتا السلطات على ضمان تنفيذ المنظمات الإنسانية لبرامجها. وفي حين أعلن الاتحاد الأوروبي، وهو الجهة المانحة الأولى

لجمهورية أفريقيا الوسطى، عن تقديم مساهمة إضافية، فإن المطلوب قدر أكبر من الدعم الدولي على المستويين السياسي والمالي لتلبية الاحتياجات الضخمة والمتزايدة للأشخاص الذين يعانون من الأزمة الحالية.

واو - حالة موظفي الأمم المتحدة ومبانيها

٥٤ - بقي موظفو الأمم المتحدة الذي يُعتبرون غير أساسيين في أماكن نقلهم المؤقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي مطلع حزيران/يونيه، أُذن للموظفين الدوليين الذين بقوا في بانغي بالخروج من مجمع المكتب المتكامل إلى أماكن إقامة أفضل في فندق محلي، وذلك بفضل انفراجات الوضع الأمني. وزاد عدد الموظفين الدوليين التكميليين في بانغي إلى ٦٩ بعد ما كان ٤٠.

٥٥ - وقرر فريق الأمم المتحدة لإدارة الأمن في ١٧ تموز/يوليه إعادة موظفي الأمم إلى مساكنهم الخاصة على مراحل، بدءاً من ضباط الأمن الذين عادوا مجدداً إلى مساكنهم في ٢٠ تموز/يوليه على أن يعود بقية الموظفين الدوليين الموجودين في الفندق إلى مساكنهم الخاصة بحلول ٣٠ تموز/يوليه. وعلاوة على ذلك، قرر فريق إدارة الأمن أنه، إذا ما استمر الوضع الأمني في التحسن، ينبغي لجميع الموظفين الدوليين الذين نُقلوا مؤقتاً إلى خارج جمهورية أفريقيا الوسطى أن يعودوا إلى بانغي قبل ١٥ آب/أغسطس، حيث من المتوقع أن تُستأنف العمليات العادية. ومن المتوقع كذلك إعادة فتح المكاتب الميدانية التابعة للمكتب المتكامل خارج بانغي، وذلك في انتظار نتائج التقييمات الأمنية التي ستجرى بين أواخر تموز/يوليه ومنتصف آب/أغسطس. وقد تعرضت معظم مباني مقر الأمم المتحدة للنهب وما زال بعضها محتلاً من عناصر سيليكا.

ثالثا - الملاحظات

٥٦ - لا أزال أشعر بقلق عميق إزاء الوضع الأمني الحالي في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي ما زال يتسم بالانهيار التام للقانون والنظام بعد أكثر من أربعة أشهر من التغيير غير الدستوري للحكومة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، وهذا أمر غير مقبول. يجب إنهاء محنة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. إن هذا الوضع يتطلب اهتماماً عاجلاً من المجتمع الدولي. كما أن إعادة إحلال السلام والأمن في بانغي وفي جميع أنحاء البلاد تشكل أولوية. لذا فإنني أدعو مجلس الأمن إلى النظر في الخيارات المناسبة بما في ذلك فرض جزاءات أو إنشاء فريق خبراء لضمان عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من العقاب.

٥٧ - لقد أحرزَ بعض التقدم في إنشاء المؤسسات الانتقالية، وفقا لقرارات الجماعة الاقتصادية، بما في ذلك تعيين حكومة الوحدة الوطنية الجديدة وتوسيع عضوية المجلس الانتقالي الوطني. وقد سبق أن أكدت على ضرورة ضمان اتسام المؤسسات الانتقالية التي أنشئت بطابع جامع أكبر. وأدعو الآن رئيس الوزراء والسيد دجوتوديا إلى العمل معا من أجل حل خلافاتهما بشكل عاجل التي، ما لم تعالج، قد تعرض ما أحرزَ حتى الآن من تقدم لخطرٍ جدي وتُفاقم الأزمة في البلاد. وبغية المضي قدما، سيكون من الضروري إنشاء المؤسسات الانتقالية المتبقية بما فيها المحكمة الدستورية الانتقالية والمجلس الأعلى للتواصل. كما سيكون من الضروري الاتفاق على خريطة طريق محدّدة للانتخابات من أجل إنهاء الفترة الانتقالية.

٥٨ - وألاحظ بارتياح الجهود المبذولة للتخفيف من حدة حالات التوتر الديني بين المسيحيين والمسلمين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأنا أشجع جميع الجهات المعنية الوطنية على مواصلة هذه الجهود منعاً لاستمرار اهتراء النسيج الاجتماعي الذي سيكون من الصعب التغلب عليه.

٥٩ - وإنني أرحب بقرار الاتحاد الأفريقي إنشاء بعثة جديدة لدعم السلام، هي بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتفويضها بولاية معززة، قوامها الوحدات الحالية العاملة في إطار الجماعة الاقتصادية. وأدعو الاتحاد الأفريقي إلى ضمان توازن إقليمي لهذه القوات، والمساعدة في إعادة إرساء الأمن في بانغي وجميع أنحاء البلاد في أقرب وقت ممكن، وأن يضمن مهام البعثة حماية موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين. وأشجع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية على تعزيز جهودهما المشتركة لتشغيل هذه البعثة. إن الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة التقنية إلى المنظمات الإقليمية. وأشجع مجلس الأمن على تقديم دعمه الكامل للبعثة.

٦٠ - ويساورني القلق إزاء التصاعد الأخير في نشاط جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى، نتيجة للوضع الأمني السائد في البلاد. وفي حين أرحب بقرار الاتحاد الأفريقي تمديد ولاية القوة الضاربة الإقليمية حتى أيار/مايو ٢٠١٤، أشير إلى بعثتين منفصلتين لدعم السلام ستمعلان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأنا أحث الاتحاد الأفريقي على ضمان إنشاء آلية لتبادل المعلومات والتنسيق العملي بين بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى والقوة الضاربة الإقليمية.

٦١ - إن عزم الحكومة على دمج عدد كبير من عناصر سيليكا في جهاز الأمن الوطني وقوات الدفاع دون تدقيق مسبق لتحديد أهليتهم، يثير مخاوف جدية. وفي حين من المتوقع

تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج في ما يتعلق بالمقاتلين الأجانب، سيكون من المهم ضمان تنفيذ عملية شاملة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني لجميع مقاتلي جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم عناصر الميليشيات المحتمل وجودهم. وينبغي للعملية الأخيرة أن تشمل أيضا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للقوات الحكومية في إطار دعم جهود إصلاح قطاع الأمن الأوسع نطاقا. ومن الحيوي أيضا وضع إجراءات تدقيق مناسبة تضمن عدم إدماج مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، في القوات الأمنية.

٦٢ - ولا تزال حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى تشكل مدعاة للقلق وسط استمرار مزاعم حصول انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يبلغ عنها يوميا، في بانغي وخارجها. ورغم قيام السلطات الانتقالية ببعض الخطوات لمواجهة هذا الوضع، فهي لم تترجم بعد عمليا على الأرض بسبب عدم قدرة الحكومة الانتقالية على معالجة الوضع الجديد. فالتهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، وانتهاكات حرية الحركة وانعدام الأمن وغياب القانون والنظام، ولا سيما خارج بانغي، ترسخ ثقافة الإفلات من العقاب وتزيد من ضعف السكان المدنيين الذين يعيشون أصلا حالة هشة. ومن ناحية أخرى، فإن الافتقار إلى الموارد الكافية، ولا سيما للرصد والإبلاغ في مجال مزاعم حصول انتهاكات لحقوق الإنسان، يشكل عقبة أخرى تحد من قدرة الأمم المتحدة على أن تضطلع بدورها على نحو كاف في حماية سكان جمهورية أفريقيا الوسطى.

٦٣ - ويظل الوصول إلى السكان المحتاجين والحصول على التمويل من الأولويات الرئيسية للأوساط الإنسانية بهدف تحقيق استجابة كافية للاحتياجات الملحة الواسعة النطاق. لذا يتعين بذل جهود أكثر تضافرا للتخفيف من معاناة السكان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أكد كل من منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ ومفوضة الاتحاد الأوروبي للشؤون الإنسانية في زيارتهما المشتركة الأخيرة إلى البلد أن جميع السكان البالغ عددهم ٤,٦ ملايين نسمة هم حاليا متضررون جرّاء التراع. وقد ساعدت هذه الزيارة أيضا في زيادة تسليط الضوء على معاناة الناس في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأنا أشكر الاتحاد الأوروبي لإعلانه مؤخرا عن تقديم تبرع سخي لجمهورية أفريقيا الوسطى أثناء هذه الرحلة.

٦٤ - وفي كل مكان يجري فيه نشر واستخدام منظومات أسلحة، يرجح أن تشكل مخلفات الحرب من المتفجرات تهديدا للسكان. كما أن هذه المخلفات تشكل أيضا مصدرا

محتملا لكميات كبيرة من المتفجرات التي يمكن استخدامها في صنع أجهزة تفجير يدوية الصنع. لذا ينبغي إيلاء الأولوية لإزالتها وتدميرها في وقت مبكر.

٦٥ - وستواصل الأمم المتحدة الانخراط والعمل بشكل وثيق مع الجهات المعنية الوطنية، بمن فيهم رئيس الوزراء والمجلس الانتقالي الوطني، وكذلك مع الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، بغية المساعدة في إعادة العمل بالنظام الدستوري في البلاد في أسرع وقت ممكن. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على التوزيع الواضح للمهام بين جميع الجهات الفاعلة المختصة. وترحب الأمم المتحدة بإنشاء مجموعة الاتصال الدولية المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى، وهي على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل في هذا الإطار بحثاً عن حلول دائمة للأزمة التي تعصف بالبلاد.

٦٦ - ويسرني تمكّن موظفي الأمم المتحدة من بدء العودة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم سكانها. فوجدنا في البلد، لا في بانغي فقط بل في أنحاء البلد أيضاً، حيوي إذ إنه يسمح لنا بالقيام بمهامنا بما ينسجم والأولويات الأربع التي أشرت إليها بالنسبة للمجتمع الدولي، وهي الحوار السياسي، والأمن وسيادة القانون، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والاستجابة الإنسانية. وبالنظر إلى المهام والتحديات الجسام التي تنتظرنا وتطور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أحث الأمم المتحدة والشركاء على النظر في كيفية ضمان الدعم المالي واللوجستي المناسب وزيادة قدرة البعثة على القيام بمهامها في هذه المجالات ذات الأولوية.

٦٧ - وأود أن أشكر ممثلي الخاصة السابقة مارغريت فوغت وأن أشيد بها إشادة خاصة. وأنا ممتن لقيادتها وجهودها في تعزيز السلام والأمن والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال فترة ولايتها على مدى سنتين. وأود أيضاً أن أشكر ممثلي الخاص الجديد الفريق (المتقاعد) بيكار غاي لقبوله هذه المهمة الصعبة، وموظفي منظومة الأمم المتحدة لما أظهروه من تفانٍ وشجاعة لافتين خلال هذا الوقت العصيب بشكل خاص.